Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 53, No. 11, 2026, 10604

Deanship of Scientific Research

Strategic Currency Employment: BRICS Currency as a Model

Ali Hasan Bader**[1], Alaa Abdul Wahab Abdul Aziz[2]

[1] Rehabilitation and Employment Division, Mustansiriyah University, Baghdad, Iraq

[2] Department of Political Science – International Studies, Imam Al-Kadhim (IKU), Baghdad, Iraq

Received: 30/1/2025
Revised: 9/3/2025
Accepted: 22/4/2025
Published online: 18/8/2026

* *Corresponding author:*
alihasan1997@uomustansiriyah.edu.iq

Citation: Bader, A. H., & Abdul Aziz, A. (2026). Strategic Currency Employment: BRICS Currency as a Model. *Dirasat: Human and Social Sciences*, 53(11), 10604.
https://doi.org/10.35516/Hum.2026.10604

Abstract

Objectives: This study analyzes currency as a strategic instrument of power, traces the rise of the BRICS bloc and its economic-strategic objectives, and assesses the prospective BRICS currency—its opportunities, challenges, and potential impact on the global financial order.

Methods: A descriptive-analytical approach is employed to review the theoretical and economic foundations of BRICS monetary ambitions, while a futures-oriented perspective outlines possible scenarios for currency-driven change in the international system.

Results: The findings indicate that currencies function as pivotal levers in the global balance of power, and BRICS intends to exploit this fact to accelerate a shift from unipolarity to multipolarity. Although deep economic asymmetries and political divergences among member states pose serious hurdles, a successful BRICS currency would reduce their dependence on the US dollar and enhance monetary autonomy. Achieving this, however, depends on installing advanced financial-technological infrastructures and sustaining political consensus across the bloc.

Conclusions: A unified BRICS currency would represent a significant geostrategic step capable of challenging dollar hegemony and reshaping global economic relations. Despite structural and geopolitical obstacles, such a currency offers the bloc a tangible opportunity to expand its influence. The study underscores the need for harmonized financial policies and robust institutional coordination among BRICS members to build credibility and unlock the new currency's full strategic potential.

Keywords: BRICS currency, strategic use of currencies, economic hegemony, multipolarity, global financial system.

التوظيف الاستراتيجي للعملات: عملة البريكس أنموذجا

علي حسن بدر*[1]، علاء عبد الوهاب عبد العزيز[2]

[1] شعبة التأهيل والتوظيف والمتابعة، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق

[2] قسم العلوم السياسية ، كلية الإمام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية الجامعة، بغداد، العراق

ملخّص

الأهداف: يهدف البحث إلى تحليل توظيف العملات وتأثيرها الاستراتيجي، ودراسة نشأة تكتل البريكس وأهدافه الاقتصادية والاستراتيجية، فضلا عن تحليل عملة البريكس والفرص والتحديات المرتبطة بإصدارها، علاوة على الأهمية والآفاق المستقبلية والرؤية المستقبلية للدور الاستراتيجي الذي من الممكن أن تؤديه.

المنهجية: ينتهج هذا البحث المنهج التحليلي الوصفي في الأطر النظرية والمفاهيم الاقتصادية الخاصة بدور تكتل بريكس، علاوة على ذلك، تم استخدام المنهج الاستشرافي في استعراض المشاهد المستقبلية لتأثير العملة على النظام المالي العالمي.

النتائج: انتهى البحث إلى مجموعة من النتائج وهي على النحو الاتي:

1- تمثل العملات أداة استراتيجية فاعلة ومؤثرة في موازين القوى العالمية.

2- يسعى تكتل بريكس إلى تغيير النظام السياسي الدولي الحالي من أحادي القطبية إلى متعدد القطبية، عبر مجموعة من الأدوات من أبرزها الأداة الاقتصادية.

3- يواجه إصدار عملة بريكس العديد من التحديات، ومن أبرزها التفاوت الاقتصادي والاختلافات السياسية بين الدول الأعضاء، ومع ذلك في حال نجاحه فإنه يعزز من استقلالية الدول الراعية له.

4- يتوقف نجاح عملة بريكس على توفر البنى المالية والتقنية المتطورة، علاوة على التوافق السياسي بين الدول الأعضاء.

الخلاصة: يعد إصدار عملة البريكس خطوة استراتيجية تطمح إلى تحقيق نفوذ جيواستراتيجي، وتحول صريح في النظام الاقتصادي العالمي، وبالرغم من التحديات التي تواجهها من الناحية الاستراتيجية والهيكلية، فإنها توفر فرصة مهمة تعزيز نفوذ تكتل بريكس على الساحة الدولية، فضلا عن تقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي وتقويض هيمنته، علاوة على ذلك يخلص البحث إلى أهمية تعزيز السياسات المالية التكاملية المرتبطة بالدول الأعضاء في التجمع بغية تعزيز الثقة بالعملة الجديدة، توظيفها كأداة استراتيجية فاعلة.

الكلمات الدالة: عملة بريكس، التوظيف الاستراتيجي للعملات، الهيمنة الاقتصادية، مستقبل عملة بريكس.

© 2026 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المقدمة

في ظل التحولات الكبرى التي يشهدها النظام الاقتصادي العالمي، أضحى التوظيف الاستراتيجي للعملات من أبرز الأدوات وأكثرها تأثيراً في تشكيل موازين القوى الاقتصادية بين الدول، فمنذ نهاية الحرب الباردة، ازدادت أهمية السياسات النقدية كأداة للتأثير على الأسواق العالمية، وامتد التنافس بين القوى الاقتصادية الكبرى ليشمل السيطرة على أنظمة وآليات تسويات المعاملات المالية النقدية الدولية، في هذا السياق، ظهرت مجموعة البريكس (BRICS) - التي تضم روسيا والبرازيل والصين والهند وجنوب - كتحالف اقتصادي يهدف إلى تقليل هيمنة المؤسسات المالية الغربية، ويسهم في تعزيز دور الاقتصادات الناشئة في صنع القرارات الاقتصادية الدولية، ومن بين المبادرات الأكثر جرأةً وطموحاً لهذا التكتل، برزت فكرة إطلاق "عملة بريكس" كمحاولة لإعادة تشكيل النظام الاقتصادي والسياسي العالمي، وتقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي واليورو في التجارة الدولية والاستثمارات عبر الحدود.

إن طرح عملة جديدة في الأسواق المالية العالمية ليس مجرد إجراء اقتصادي، بل هو تحرك استراتيجي يحمل أبعاداً سياسية استراتيجية عميقة، إذ يُنظر إلى العملات الوطنية الكبرى -كالدولار الأمريكي واليورو واليوان الصيني- على أنها أدوات تأثير توظفها الدول الكبرى في فرض سياساتها الاقتصادية، والتحكم في مسارات التجارة والاستثمارات دوليا، ومن هذا المنطلق، تهدف عملة بريكس إلى تحقيق استقلالية اقتصادية أكبر للدول الأعضاء، وتقليل تأثير العقوبات المالية الغربية على اقتصاداتها، فضلا عن تحسين كفاءة التبادلات التجارية بين الدول الأعضاء عبر تقليص الحاجة إلى العملات الوسيطة.

ولكن على الرغم من هذه الطموحات، إلا أن هناك العديد من التحديات الكبيرة التي تواجه هذا المشروع، بدءًا من البنية التحتية المالية اللازمة لدعمه، مروراً بالتوافق بين الدول الأعضاء حول آليات إدارة هذه العملة، وصولًا إلى قدرتها على تحقيق قبول واسع على المستوى الدولي.

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الحاجة إلى فهم الأبعاد الاستراتيجية والاقتصادية للعملات، وخاصة دورها في إعادة تشكيل العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية، إذ تسلط الضوء على كيفية توظيف العملة كأداة استراتيجية للتأثير في الأسواق العالمية، وتدرس مدى قدرة عملة بريكس الجديدة على تحقيق أهدافها في ظل التحديات القائمة، علاوة على مناقشتها الدوافع السياسية والاقتصادية التي دفعت دول تكتل بريكس نحو تطوير عملة موحدة أو نظام نقدي مشترك، بالإضافة إلى استعراض مدى استعداده لمنافسة الدولار الأمريكي كعملة الاحتياطي العالمي.

يهدف البحث إلى تقديم تحليل معمّق للتوظيف الاستراتيجي للعملات، من خلال دراسة مشروع عملة بريكس كأنموذج لهذا التوجه. كما يسعى إلى تقييم التأثيرات المحتملة لهذه العملة على التوازنات النقدية الدولية، واستشراف مستقبلها في ظل المنافسة المحتدمة بين القوى الاقتصادية الكبرى. وبذلك، يسعى البحث إلى تقديم رؤية واضحة حول مدى قدرة هذا المشروع على النجاح، ودوره المحتمل في إعادة تشكيل النظام النقدي العالمي.

مشكلة الدراسة: رغم الطموحات الكبيرة التي يمتلكها تكتل بريكس حول النظام الاقتصادي الدولي وإمكانية تغييره، إلا أن إصدار العملة الجديدة يثير تساؤلا جوهريّا مهما: ما مدى تأثير عملة بريكس الجديدة كأداة مهمة وقادرة على التأثير استراتيجيا في النظام السياسي والمالي الدولي؟ وينطلق من هذا التساؤل تساؤلات فرعية، هي على النحو الاتي:

- هل وظفت الدول العملات للتأثير الاستراتيجي؟
- ماهي فرص وتحديات إصدار عملة البريكس؟
- ما هي المشاهد المتوقعة لمستقبل عملة البريكس وتأثيرها الاستراتيجي؟

أهداف الدراسة: ترمي الدراسة إلى نوعين من الأهداف، وهي على النحو الآتي:

الأهداف العلمية: يهدف البحث إلى ثلاثة أهداف علمية، وهي على النحو الآتي:

1- تقديم إطار نظري حول تكتل بريكس ونشأته وأهدافه.
2- تحليل انعكاسات عملة البريكس من منظور استراتيجي واقتصادي.
3- دراسة الآثار المستقبلية المحتملة لإطلاق عملة بريكس على النظام المالي والسياسي الدولي.

الأهداف العملية: يهدف البحث إلى ثلاثة أهداف عملية، وهي على النحو الاتي:

1- تحليل دور عملة البريكس الجديدة وقدرتها على تقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي في التبادلات التجارية البينية داخل تكتل البريكس.
2- تحليل التأثير المتوقع للعملة مدار البحث على موازين القوى السياسية والاقتصادية الدولية.
3- تسليط الضوء على الفرص والتحديات التي تواجه تكتل بريكس في تعزيز الاستقلال الاقتصادي للدول الأعضاء عبر إصدار العملة الجديدة.

فرضية الدراسة

يفترض البحث أن إطلاق عملة البريكس الجديدة يمكن أن يكون أداة استراتيجية تسهم في تقوية موقف تكتل البريكس في الساحة الدولية وتهدد المكانة العالمية للدولار الأمريكي، بشرط أن تقوم الدول الأعضاء في التجمع بانتهاج سياسيات مالية وتكاملية تسهم في استقرار العملة، وتزيد من ثقة الأطراف الدولية والأسواق العالمية فيها.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في فهم طبيعة عملة بريكس، عبر تحليل البيئة النقدية الحالية، ومناقشة العوامل التي تعزز فرص نجاح هذا المشروع، فضلا عن التحديات التي قد تؤدي إلى تعثره، كما تأخذ الدراسة بعين الاعتبار تجارب تاريخية سابقة لمحاولات إصدار عملات متعددة الأطراف، وتبحث في كيفية استجابة الأسواق العالمية لهذه المبادرات، ومدى تقبل المؤسسات المالية الدولية لمثل هذه التغييرات النقدية، علاوة على توظيف المنهج الاستشرافي لبحث مستقبل قيام العملة وتأثيرها على المستويين المحلي والدولي.

حدود الدراسة

الحدود الزمنية

تغطي الدراسة المدة الزمنية الممتدة من نشوء الفكرة الخاصة بإنشاء العملة في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين حتى عام 2024، وذلك لتحليل التطورات المرافقة لنشأة المشروع وتطوره، خاصة في ظل المستجدات السياسية والاقتصادية العالمية التي أثرت على مسار المجموعة.

الحدود الموضوعية

تركز الدراسة على تحليل التوظيف الاستراتيجي للعملات مع تسليط الضوء على مشروع عملة بريكس كنموذج للدراسة، فضلا عن التعريف بتكتل بريكس وأهميته الاستراتيجية، وأهداف عملة بريكس، بالإضافة إلى التحديات والفرص المرتبطة بإطلاقها.

الحدود المكانية

تقتصر الدراسة على الدول الأعضاء في تجمع بريكس، مع إشارة إلى التأثيرات المتبادلة على طبيعة العلاقات بين دول التكتل والدول الغربية العظمى والكبرى مثل الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، علاوة على الاقتصادات الناشئة التي قد تتأثر أو تستفيد من المشروع.

الدراسات السابقة

دراسة (الأهمية الاستراتيجية لمجموعة البريكس) للباحث عبد الرحمن علي عبد الرحمن، 2019، هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الأهمية الاستراتيجية لدول تكتل بريكس وتحليل دورها في تشكيل قطب عالمي جديد، واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي لتحليل إمكانات ومقومات دول تكتل بريكس، بالإضافة إلى التركيز على دورها في إعادة رسم شكل النظام السياسي الدولي، وقد انتهت الدراسة إلى نتائج مهمة، وتقوم على أن تكتل بريكس يسعى إلى ضم دول آسيا الوسطى لغرض تقوية موقف التكتل سياسيا واقتصاديا، وبالتالي تأدية دور أكبر على الساحة الدولية .

دراسة (The BRICS and the Future of Global Order") للباحث (Oliver Stuenkel)، 2015، هدفت الدراسة إلى استكشاف دور تكتل البريكس في تشكيل مستقبل النظام العالمي، فضلا عن التركيز على تأثير الهيمنة الغربية على النظام الدولي، كما أن الدراسة اعتمدت على المنهج التحليلي المقارن لمقارنة تأثير القوى التقليدية على النظام الدولي قياسا بتأثير دول البريكس، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها أن دول تكتل البريكس تؤدي دورا فاعلا في النظام الاقتصادي الدولي، وما يترتب من تأثير على هذا الدور هو التغيير في موازين القوى الاقتصادية العالمية والذي يتبعه تغيير في موازين القوى السياسية.

المبحث الأول

الدور الاستراتيجي لتكتل بريكس

يعد مفهوم الاستراتيجية من المفاهيم الشائعة الاستخدام والمختلفة التفسير بحسب سياق ورودها، ولكن أصل كلمة استراتيجية (Strategy) مشتق من الكلمة اليونانية (STRATO) بمعنى (جيش أو حشد)، ولذا عرفها (ليدل هارت) على أنها "فن توزيع واستخدام الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة"، وعرفها (كلاوز فيتز) "استخدام الاشتباك للوصول إلى هدف الحرب"، وبالنظر للتعريفين فإن كلًّا من (ليدل هارت، وكلاوز فيتز) لم يذهبا بعيدا بتعريف الاستراتيجية عن البعد أو الدلالة العسكرية، لأن ربطهما للهدف السياسي بالاستراتيجية كان يقصر الهدف السياسي على النصر العسكري، وبالتالي فإن هذا التوظيف يأخذ بالمفهوم الضيق للسياسة، ولكن بمرور الوقت اتسع مفهوم الاستراتيجية ليشمل مختلف الأدوات العسكرية وغير العسكرية لتحقيق الهدف السياسي بمعناه الواسع، إذ عرفها (عبد القادر فهمي) "هي علاقة بين الوسائط والأهداف تجسد القدرة على تكييف

الموارد والإمكانيات المتاحة والعمل على توظيفها بطريقة تسهم في تحقيق الأهداف المرسومة، وبالتالي يمكن وضعها كأداة للوصول إلى تحقيق الأهداف الموضوعة، فهي علاقة بين الحاضر والمستقبل" (فهمي، 2009، صفحة 12).

علاوة على ذلك، عرفت الاستراتيجية بأنها "توظيف الوسائل الممكنة والمتاحة التي تسهم في تحقيق المصالح والأهداف السياسية عبر أهداف مترابطة ومتتابعة تحقق مجتمعة الهدف العام للسياسة، وتمتد إلى توقيتات زمنية وأدوات تمزج بين القوة الصلبة والمرنة" (حسين، 2022، صفحة 29)

خلاصة لما تقدم، يمكن القول إن الاستراتيجية بمعناها الواسع أصبحت عبارة عن خطة واسعة تشتمل في طياتها على مختلف الأدوات لتحقيق الهدف السياسي العام للدولة أو التكتل، ونظرا لأهمية العملات كأداة مهمة وظفتها مختلف الدول في تحقيق أهدافها الاستراتيجية، عمل تكتل البريكس على إطلاق عملة جديدة يسعى إلى توظيفها استراتيجيا لتحقيق الهدف السياسي العام للتكتل، وهذا ما يقوم عليه البحث ويسعى إلى بحث الأطر النظرية له والاحتمالات المستقبلية للهدف السياسي والاقتصادي للتكتل.

المطلب الأول

تكتل بريكس: النشأة والأهداف

أدى الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" دورا مؤثرا وفاعلا في تحسين العلاقات الصينية-الهندية، إذ نجح في إقناع الصين بإيقاف التعاون العسكري بينها وبين باكستان، ولذا أصبحت الصين والهند تستحوذان على (70%) من صادرات السلاح الروسي، وروسيا بذلك تسعى إلى أن تضمن الهدوء والاستقرار والعلاقات المبنية على التفاهم مع مراكز القوة في آسيا (الصين، الهند)، وتحييد الأخيرة عن الانخراط في المخططات الأمريكية الرامية إلى اتساع نفوذها في آسيا الوسطى، والمناطق التي تعدها روسيا امتدادا تقليديا حيويا لنفوذها، فضلا عن تخوفها من المد الإسلامي المتزايد إلى جوارها الإقليمي، وإقناعها بأن النظام الدولي المتعدد الأقطاب هو البيئة الأكثر ضمانا للمصالح القومية الروسية وأكثر تحقيقا لها، وقد اشتركت مع الصين في هذه الجزئية، إذ غالبا ما تدعو الصين إلى نظام متعدد القطبية يحقق السلم والأمن الدوليين، ويوفر لها دورا بارزا في النظام السياسي الدولي، تستطيع من خلاله تحقيق مصالحها القومية (كشرود، 2016، صفحة 80) ،وبالتالي؛ ترى كل من روسيا والصين إعادة تشكيل نظام سياسي دولي جديد وتغيير طبيعته من أحادي القطبية إلى ثنائي القطبية، لا يتوقف على موازنة القوة العسكرية بينهما وبين الولايات المتحدة الأمريكية، بل يتسع ليشمل الأدوات الاقتصادية، وبما أن الأداة التي تعتمد عليها الولايات المتحدة الأمريكية هي استخدام الدولار في الاقتصاد العالمي، فقد انتهى كل من روسيا والصين إلى ضرورة إنشاء تكتل اقتصادي يسهم في الخروج من سطوة الدولار وإضعافه كأداة توظفها الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق مصالحها وتوسيع نفوذها الاستراتيجي.

أولا: نشأة بريكس.

على مستوى الأعضاء؛ ظهرت فكرة إنشاء تحالف ثلاثي استراتيجي لأول مرة من (الصين، الهند، وروسيا)، على لسان رئيس الوزراء الروسي الأسبق "يفغيني بريماكوف" عند زيارته للهند في العام 1998، إذ صرح "بريماكوف" والذي يعد الأب الروحي لهذا لمشروع الأورآسيوي، قائلا: "إن تأسيس هذا التحالف هو كفيل بتغيير موازين القوى العالمية لصالح موازين السلم والأمن الدوليين". وفي شهر أيلول من عام 2001، ظهرت تسمية "بريك" من قبل أحد أبرز الخبراء الاقتصاديين في "البنك المركزي الأمريكي" جيم أونيل، ومن بعد ذلك في العام 2011، انضمت جنوب أفريقيا ليصبح التحالف مكوّنًا من (5) دول وهي (روسيا، الهند، الصين، البرازيل، جنوب أفريقيا) (كشرود، 2016، صفحة 80).

كان العام 2017، قد شهد طرح فكرة "بريكس بلس" (BRICS plus)، الهادفة إلى ضم دول جديدة إلى التحالف كضيوف دائمين، أو شركاء للحوار، فضلا عن أن العام 2023م الذي أقيمت فيه قمة بريكس في مدينة "جوهانسبورغ" الجنوب أفريقية، قدمت (23) دولة طلبا للانضمام لتكتل البريكس، وكان من بينها ثماني دول عربية، قُبل منها ستّ دول، ثم انسحبت منها الأرجنتين بعد أن كانت من الدول التي قد قدمت طلبا للانضمام، وفي كانون الثاني في العام 2024، انضمت كل من (السعودية، إيران، مصر، الإمارات، أثيوبيا)، فأصبح التكتل يضم (10) دول (الزهوري و ويسري، 2023).

على مستوى المؤسسات الخاصة بتكتل بريكس، طرحت الهند فكرة إنشاء بنك خاص بدول بريكس في قمة بريكس في العام 2012م، واقتصرت عضوية هذا البنك على دول بريكس الخمس المؤسسة، وتم تطبيق الفكرة في العام 2015 بمسمى (بنك التنمية الجديد)، وقد تخلى الأعضاء عن تسمية بنك بريكس لغرض إتاحة الفرصة لانضمام الآخرين مستقبلا، وقد تأسس البنك ليكون أحد الأذرع المالية لتكتل بريكس، ويعكس بذلك طموحات الدول المؤسسة في تعزيز التنمية المستدامة، فضلا عن تمويل البنية التحتية والخدمات المصرفية، وتمويل التنمية، والبنية التحتية، والبنية التحتية المستدامة، والتنمية المستدامة، وأسواق رأس المال، وتمويل المناخ، والبنية التحتية الرقمية، والطاقة النظيفة، والنقل، وتغير المناخ، والبنية التحتية الخضراء، والأسواق الناشئة، والبلدان النامية، والحوكمة البيئية والاجتماعية، والبيئة والاستدامة بعيدا عن هيمنة المؤسسات المالية الغربية، كما أن أحد أبرز الدوافع وراء إنشائه؛ سد عجز تمثيل أعضاء بريكس في المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ولذا عمدت هذه الدول لإنشاء مؤسسة مالية خاصة بها، وتتماشى مع احتياجاتها الاقتصادية، وقد بدأ البنك برأس مال يبلغ (100) مليار دولار قسمت على مليون سهم، وأضحى مقره في مدينة شنغهاي الصينية بعد مصادقة البرلمان الصيني عليه، وقد تم تمويل البنك بداية بـ(41) مليار دولار كونها صاحبة الاقتصاد الأكبر

من بين الدول الأعضاء، ومولت كل من روسيا والبرازيل والهند البنك بحصص متساوية تبلغ قيمتها (18) مليار دولار، ومولت دولة جنوب أفريقيا البنك بـ(5) مليار دولار كونها الاقتصاد الأصغر من بين الدول الأعضاء، ومنذ تأسيسه قام البنك بتمويل قرابة الـ(96) مشروعا مختلفا في مجالات البنى التحتية والقروض والمشاريع الاقتصادية، وقد أعلن البنك المركزي الروسي أن الاتفاقية التي وقعها الدول الأعضاء بخصوص البنك قد شملت العمليات الدقيقة التي تقوم بها مصارف الدول الأعضاء، فضلا عن قيام الأخيرة بتوفير التمويل المتبادل في حال حصول أي مشكلة تخص السيولة، وانضمت لاحقا في العام 2021 لعضوية البنك الإمارات وبنغلاديش والاوروغواي، وفي العام 2023 انضمت مصر بمرسوم جمهوري، والجزائر في العام 2024، ويهدف البنك إلى توفير احتياجات التمويل بالنسبة للدول الأعضاء والدول النامية، وتعزيز التعاون الاقتصادي بين الأخيرة وأعضاء بريكس (بنك التنمية الدولي، 2024).

ثانيا: أهداف بريكس

يمكن الإشارة إلى أهداف بريكس عبر النقاط الاتية (كشرود، 2016، صفحة 82) (شحماط، 2017، صفحة 52):

1- تشجيع التعاون السياسي والثقافي والتجاري بين الدول الأعضاء.
2- تكريس نظام دولي متعدد الأقطاب جديد، والعمل على استقلال وسيادة الدول الأعضاء.
3- إيجاد نوع من التوازن الدولي في العملية الاقتصادية العالمية عبر توفير بديل عن مؤسسات (بريتون وودز) مثل؛ (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي).
4- تجنيب الدول الأعضاء ضغوط الاقتراض من المؤسسات المالية الغربية.
5- استخدام الآليات غير المؤسسية ودبلوماسية مستندة على شبكة الاتصالات.
6- صنع نظام اقتصادي جديد يقوم على التعامل بالعملات المحلية وإصدار عملة جديدة.
7- تعزيز التجارة البينية بين الدول الأعضاء، فضلا عن الاستثمارات المشتركة، إذ يسعى بريكس لتوسيع نطاق التعاون الاستثماري والتجاري بين الدول الأعضاء لغرض تقليل الاعتماد على الأسواق التقليدية (أوروبا والولايات المتحدة).
8- دعم الاقتصاد المستدام؛ عبر الاستثمار في المشاريع الخاصة بالبنى التحتية والتنمية المستدامة في الدول النامية والدول الأعضاء.

إجمالا يمكن القول، إن تكتل بريكس (BRICS) يعد من أبرز التكتلات الاقتصادية الساعية إلى إعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي، والذي نشأ بفعل التحولات الاقتصادية التي ألمت بالعالم، فضلا عن الرغبة في إيجاد توزان سياسي واقتصادي لمواجهة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي، ونتيجة لامتلاك الدول المنضمة إليه اقتصاديات قوية وفاعلة، فإن هذه الاقتصاديات تسعى إلى التكامل الذي يقود إلى التأثير الاستراتيجي، والقدرة على تغيير موازين القوة السياسية والاقتصادية في العالم، مما يدفع باتجاه نظام التعددية القطبية.

المطلب الثاني

التأثير الاستراتيجي للعملات

تؤدي العملات المحلية دورا محوريا ومهما في صنع القوة الاستراتيجية للدولة، إذ يؤثر استخدام العملات كأداة من أدوات الحرب والسياسات النقدية على مكانة الدولة، وعلى الديناميكيات الدولية النافذة في النظام السياسي الدولي، فالدول التي تصدر العملات الاحتياطية الكبرى كاليورو والدولار، تمتلك قدرات كبيرة جدا في التأثير على النظام السياسي والاقتصادي الدولي، وهذا ما قامت به الدول ذات الاقتصادات القوية، كالولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا.

أولا: توظيف العملات في التأثير الاستراتيجي

تسعى الدول المتقدمة اقتصاديا والتي تبحث عن تأثير ونفوذ استراتيجي كبير إلى توظيف مختلف الأدوات لتحقيق أهدافها، ومن أبرز الأدوات هي العملات، وهي على النحو الآتي:

1. الولايات المتحدة الأمريكية.

منذ أن انتهت الحرب العالمية الثانية، فرضت الولايات المتحدة الأمريكية الدولار كعملة للاحتياط والتبادل التجاري العالمي، الأمر الذي جعلها ضمن المراكز الاستراتيجية والاقتصادية المتقدمة عبر العالم، فمنذ اتفاقية (بريتون وودز 1944)، وضعت الولايات المتحدة الأمريكية الدولار كمرتكز للنظام المالي العالمي، وربطته بالذهب وربطت العملات الأخرى به، وبالرغم من انتهاء هذا النظام في السبعينات، إلا أن الدولار كعملة ظل الاحتياط الأكبر في بنوك كل دول العالم (Y. Su, 2019, p 231)، وما عزز هذه المكانة؛ هو أن النفط خاصة والطاقة عامة أضحت تسعر بالدولار، الأمر الذي عزز الاحتياج إليه كعملة عالمية، وبالتالي؛ استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية توظيف العملة (الدولار) كأداة للتأثير الاستراتيجي بمختلف الطرق، كالعقوبات الاقتصادية على الدول الخصوم للولايات المتحدة أو تلك الدول التي لا تتماشى مع الأجندة الأمريكية، فقد حالت دون وصول إيران للنظام العالمي المالي عبر منع وصولها لنظام (SWIFT)، الأمر الذي تسبب بمشاكل لتجارة إيران الخارجية (A. Irwin, 2011, p 9)، وفي نفس السياق استخدمت العملة في

عقوباتها ضد روسيا في العام 2014، وبعد بدء الحرب الروسية الأوكرانية في العام 2022 أُخرجت روسيا من نظام (SWIFT)، كذلك عبر فرض العقوبات على البنوك والمصارف والشركات الروسية وتجميد قرابة الـ (300) مليار دولار أمريكي من احتياطات الدولار الروسي، والأمر ذاته استعملته الولايات المتحدة الأمريكية مع كل من أفغانستان وفنزويلا، وبالتالي، فإن هذه القدرة التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية في مجال توظيف العملة أتاح لها فرصة كبيرة وفاعلة في التأثير الاستراتيجي، فقرارات الولايات المتحدة الأمريكية المتعلقة بخفض سعر الفائدة أو تصفيرها هي قرارات تتمكن عبرها الولايات المتحدة الأمريكية من تقويض سيادة الدول التي تعدها خصوما لها، وتستطيع أيضا أن تستقطب رؤوس الأموال من الأسواق الناشئة إلى الأسواق الأمريكية، فضلا عن أن القروض التي تقدمها غالبا ما تكون مرهونة بشروط تخدم نفوذ الولايات المتحدة وتأثيرها الاستراتيجي، مع أن هذه التأثير أو هذه الأداة لا تخلو من تحديات كالتضخم العالمي، وارتفاع الديون الأمريكية، والتحالفات البديلة كتحالف بريكس، وصعود القوى المناوئة كصعود الصين التي تسعى جاهدة إلى تدويل اليوان (a report issued by the International Monetary Fund, 2024).

2. الصين.

عملت الصين على توظيف عملتها كأداة استراتيجية فاعلة للتأثير الاستراتيجي عبر العديد من الاستراتيجيات المتفاعلة والمتكاملة مع بعضها البعض لغرض تعزيز النفوذ المالي والاقتصادي في الساحة الدولية (Zheng, 2018, p. 82)، وكانت من أبرز التحركات التي قامت بها في هذا المجال هي:

1. التدويل التدريجي لليوان: إذ أطلقت الصين جهودا حثيثة لتدويل عملتها منذ العام 2008 لإدراكها بأهمية تقليل الاعتماد على الدولار في التمويل والتجارة الدولية (Cohen, 2015, p. 145)، ولذا قامت في العام 2016 بإضافة اليوان كعملة من ضمن العملات في سلة حقوق السحب الخاصة بصندوق النقد الدولي مع العملات الرئيسة الموجودة في الصندوق (اليورو، والدولار الأمريكي، والجنيه الإسترليني، والين الياباني)، الأمر الذي عزز مكانة اليوان دوليا (Pieschwitz, 2024).

2. إنشاء منصات تسوية مالية بديلة عن المؤسسات الغربية: قامت الصين بإنشاء منصة لدفع اليوان عبر الحدود ((CIPS، وتعد هذه المنصة كبديل عن نظام (سويفت) المالي العالمي والذي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية (Morgan & Chan, 2021, p. 76).

3. توظيف العملة في مبادرة الحزام والطريق (**BRI**): تستخدم الصين عملتها (اليوان) في تمويل المشاريع التي تطلقها عبر مبادرة الحزام والطريق التي تعد من المشاريع الاستراتيجية الفاعلة والمهمة في ربط الصين بالاقتصادات العالمية الأخرى، وعبر هذه المبادرة تقوم الصين بمنح القروض للدول المستفيدة من المبادرة باليوان الصيني، مما يسهم في زيادة اعتماد هذه الدول على العملة الصينية (Dollar, 2020, p. 93)، وبالتالي؛ زيادة التأثير والنفوذ الاستراتيجي للصين هناك، فضلا عن ذلك وقعت الصين اتفاقيات لاستخدام عملة اليوان في التجارة الثنائية مع أكثر من (60) دولة، الأمر الذي عزز قوة اليوان وأتاح فرصا كبيرة ومهمة للصين لزيادة تأثيرها الاستراتيجي (علي ، 2018، صفحة 3).

وبناء على ما تقدم، هنا يمكننا القول إن الصين أدركت أهمية العملة كأداة فاعلة للتأثير الاستراتيجي وتحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية في النظام السياسي الدولي، ولذا عمدت إلى توظيف عملتها المحلية كأداة للتأثير الاستراتيجي عبر تعزيز قدرتها على التأثير في التجارة الدولية، وإضعاف هيمنة الدولار الأمريكي، وعملت على تدويل عملتها عبر توقيع العديد من اتفاقيات مبادلة العملات مع الدول، مما يدعم استخدام عملتها في التجارة الثنائية، وخاصة ضمن مبادرتها المعروفة بالحزام والطريق، والتي تقوم في جزء منها على استغلال العملة الصينية لتمويل مشاريع البنى التحتية في معظم الدول النامية، مما أوجد اعتمادًا كبيرًا ومتزايدًا على النظام الصين المالي، وعزز النفوذ الاستراتيجي للصين، علاوة على ذلك، أبقت الصين على سياسات متزنة ومرنة لسعر الصرف، ما منحها قدرة عالية على التنافس الاقتصادي والتلاعب بسعر اليوان لتعزيز الصادرات الصينية، وفي نفس السياق؛ أنشأت نظاما للدفع عبر الحدود باليوان (CIPS) كبديل للنظام العالمي الذي تديره الولايات المتحدة "سويفت"، وبهذا امتلكت الصين العديد من الأدوات المالية الإضافية للتأثير على الدول التي واجهت عقوبات أوروبية أو أمريكية، بذلك، يصبح اليوان أداة فاعلة لتمكين النفوذ الاستراتيجي الصيني عالميا.

3. روسيا.

توظف روسيا عملتها المحلية (الروبل) كأحد مكونات استراتيجياتها الشاملة لتعزيز مكانتها الاستراتيجية، والتقليل من الهيمنة الغربية، وخاصة في ظل العقوبات التي فرضها الغرب عليها بعد الأزمة الأوكرانية في العام 2014، وتتركز جهود روسيا في هذا المجال بأربعة محاور، وهي على النحو الآتي:

1- دعم استخدام عملتها في التجارة الدولية: يعد استخدام الروبل وسيلة لتسوية التعاملات التجارية مع الدول الصديقة أو الحليفة كالهند والصين من الوسائل الاستراتيجية التي تتبعها روسيا لتقليل التبعية للدولار، فضلا عن اتباع روسيا سياسة إلزام الدول التي تستورد منها الغاز الطبيعي بدفع قيمته بالروبل الروسي في العام 2022 بدلا من العملات الأخرى كاليورو والدولار، وهذه الاستراتيجية اتبعتها روسيا ليس كرد فعل على العقوبات الغربية بسبب الحرب، بل كسياسية بعيدة المدى تنوي من خلالها تقوية السحب على عملتها المحلية (الروبل) (Alexeyevich, 2021, p. 113)، وبالتالي زيادة النفوذ في تلك الدول التي تستورد الغاز من روسيا.

2- مواجهة العقوبات الغربية والتكيف معها: أنشأت روسيا بعد استبعاد مصارفها من النظام المالي الأمريكي (سويفت) إثر حربها مع أوكرانيا في العام 2022م، نظاما ماليا محليا خاصا بها يسمى (SPFS) تنقل من خلاله الرسائل المالية، ويرتبط هذا النظام بالأنظمة المالية المشابهة كالنظام الصيني

(CIPS)، وبهذا تعزز روسيا من استقلالها المالي وبالتالي تعزز قوتها ونفوذها في القرار السياسي الدولي والإقليمي، ويسمح بتمرير معظم المعاملات التجارية مع الحلفاء (Alexander , 2023, p. 49).

3- السياسات المالية المرنة ودعم العملة مقابل التقلبات: انتهجت روسيا سياسات مالية مرنة تتيح لها فرصة فاعلة للتلاعب بأسعار الصرف لغرض الميزة التنافسية وخاصة في مجال تصدير الطاقة، فضلا عن ذلك، تمتلك روسيا احتياطات كبيرة من الذهب وصلت في العام 2022 إلى 2300 طن، ويعد هذا الكم الهائل من احتياطات الذهب من العوامل التي ساهمت بدعم الروبل ضد تقلبات الأسعار، وبالتالي تقوية العملة الروسية التي تعد من أدوات تحقيق النفوذ والتأثير الاستراتيجي.(Ivan, 2021, p. 81)

4- تطوير الشراكات الاقتصادية مع الشركات الاقتصادات الناشئة: أقامت روسيا شراكات اقتصادية وثيقة مع العديد من الدول كتركيا وإيران والهند ودول آسيا الوسطى (تركمانستان، كزاخستان، قرغيزستان، طاجكستان، أوزباكستان)، فضلا عن علاقاتها ضمن الاتحاد الاقتصادي الاوراسي، وعملت عبر هذه العلاقات إلى التبادل التجاري بعملتها المحلية (الروبل)، الأمر الذي أدى إلى تقوية نفوذ روسيا الاستراتيجي عبر تقوية فاعلية عملتها في علاقاتها مع هذه الدول (Ivan, 2021, p. 79).

تطمح روسيا لدور استراتيجي فاعل، وهي في سبيل ذلك وظفت كل أدواتها الاستراتيجية، كالقوة المادية وغير المادية، ومن أبرز هذه الأدوات التي تعتمد عليها روسيا هي عملتها (الروبل)، وقد حاولت روسيا عبر عملتها تعزيز نفوذها الاستراتيجي في الدول التي تتعامل معها كدول حليفة أو صديقة، فضلا عن محاولاتها الدائمة في التخلص من التبعية للنظام المالي الأمريكي وهيمنته المتمثلة بأبرز صورها في عملة الولايات المتحدة الأمريكية (الدولار)، والمؤسسات المالية، كصندوق النقد الدولي، ولذا عملت على تدويل عملتها وتقويتها للحد من الهيمنة الأمريكية، فضلا عن تعزيز نفوذها الاستراتيجي.

ثانيا: مستقبل التأثير الاستراتيجي لعملة البريكس

تنعكس معظم الأحداث المهمة على الواقع الدولي والإقليمي، وتعتمد طبيعة الانعكاسات على طبيعة الحدث نفسه، وخاصة تلك الأحداث التي ترتبط بأطراف داخلية ودولية وإقليمية، ومن أبرز هذه الأحداث المرتقب حصولها هي عملة بريكس.

1. عملة بريكس (النشأة والمفهوم).

عقدت أول قمة لبريكس في روسيا في العام 2009، وركزت هذه القمة على ضرورة التعاون المالي بين الدول الأعضاء وخاصة في ظل الأزمة المالية التي ألمت بالعالم في العام 2008، والتي أظهرت مدى هشاشة النظام المالي الدولي، وضمن هذا السياق نوقشت احتمالية استخدام العملات المحلية بدلا من الدولار في التجارة البينية بين الأعضاء، وفي قمة بريكس في العام 2013 التي عقدت في جنوب أفريقيا نوقش بشكل فعلي فكرة تطوير عملة موحدة مشابهة لآلية عملة اليورو، ولذا في العام 2014 وفي قمة بريكس التي عقدت في البرازيل أعلن عن بنك التنمية الجديد (NDB)، فضلا صندوق الاحتياطي الطارئ (CRA)، وفي العام 2017 مع تزايد التوترات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، بدأت الأخيرة بالتنسيق وتحديدا مع روسيا، بالترويج لإنشاء عملة موحدة داخل بريكس، علاوة على ذلك، اكتسبت فكرة إنشاء العملة الموحدة زخما كبيرا بعد الحرب الروسية الأوكرانية في العام 2022م وخاصة بعد اتساع العقوبات الغربية على روسيا، وفي العام 2023 في قمة بريكس التي عقدت في جنوب أفريقيا أعلن رسميا عن دراسة الجدوى الخاصة بالعملة المشتركة، وفي العام 2024 شهد بريكس تطورات ملحوظة بدأت بانضمام خمس دول (إيران، مصر، السعودية، الإمارات، اثيوبيا)، ظهر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين حاملا لعملة رمزية تمثل المقترح الأولي لعملة بريكس في قمة بريكس التي عقدت في مدينة قازان الروسية، الأمر الذي أثار تكهناً واسعا حول عملة بريكس المنشودة (Petry & Noelke, 2024).

لا تعد عملة بريكس عملة رقمية أو مادية قائمة لغاية الآن، وهي فكرة نبعت من الدول الأعضاء في بريكس، لغرض تقليل الهيمنة التي يحظى بها الدولار الأمريكي على النظام المالي العالمي ، ونشأت فكرة إنشاء هذه العملة بسبب التحديات التي واجهتها اقتصادات الدول النامية والصاعدة لارتباط التجارة الدولية بالدولار الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، ومن الناحية الفلسفية ترتكز فكرة إنشاء عملة بريكس على المبادئ الداعية إلى تعديل النظام الدولي الأحادي القطبية الذي تهيمن الولايات المتحدة الأمريكية على مفاصله، إلى نظام دولي متعدد القطبية قائم على التوازن السياسي والاقتصادي، أما من الناحية السياسية، فقد جاءت الفكرة كرد فعل على العقوبات الاقتصادية الغربية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على الدول الأخرى كالصين وروسيا وإيران التي تستمد قوتها من توظيفها للدولار (Lubin, 2024).

تهدف عملة بريكس إلى تعزيز الاستقلال المالي للدول الأعضاء في بريكس عبر تقليل اعتمادها على الدولار وبقية العملات، كما تهدف إلى دعم التجارة على المستوى الإقليمي عبر إنشاء أداة موحدة للدفع تيسر التبادلات التجارية بين الدول الأعضاء في بريكس، علاوة على السعي إلى توفير الاستقرار الاقتصادي، الأمر الذي يساهم في إدارة وتقليل مخاطر المالية المحتملة من تقلب أسعار الصرف، وتمكين دول بريكس من تأدية دور أكبر في توجيه السياسة المالية في العالم (دودين و كافي، 2023، صفحة 187).

2. تحديات عملة بريكس.

تسعى مجموعة بريكس إلى تعزيز نفوذها الاستراتيجي والاقتصادي عبر تقليلها الاعتماد على الدولار الأمريكي، بما في ذلك تقليل الاعتماد على عملة

الدولار الأمريكي، وهي في هذا السياق تواجه مجموعة من التحديات على النحو الاتي:

1. التفاوت الاقتصادي بين الدول الأعضاء في المجموعة.

يعد التفاوت الاقتصادي من أبرز التحديات التي تواجه قيام علمة بريكس وتأثيرها الاستراتيجي المحتمل، ويبين الجدولان (1) و (2) أدناه التفاوت الاقتصادي بين دول بريكس.

الجدول (1) الناتج المحلي الإجمالي لدول تجمع بريكس لسنة 2023 (ترليون دولار)

الدولة	الصين	روسيا	جنوب أفريقيا	البرازيل	الهند	السعودية	إيران	مصر	اثيوبيا	الإمارات
الناتج المحلي الإجمالي	17.79	2.02	0.38	2.17	4.57	1.07	0.404	0.396	0.163	0.514

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، متاح عبر الرابط الآتي:

https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?end=2023&locations=IN-RU-ZA-CN-BR-IR-EG-SA-AE-ET&start=2023&view=bar

الجدول (2) متوسط دخل الفرد في دول تجمع بريكس لسنة 2022م (ألف دولار)

الدولة	الصين	روسيا	جنوب أفريقيا	البرازيل	الهند	السعودية	إيران	مصر	اثيوبيا	الإمارات
متوسط دخل الفرد	12,850	12,850	6.530	8,140	2,410	27,940	3,900	4,100	1,030	43,460

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، متاح عبر الرابط الآتي: https://data.worldbank.org

يتضح من الجدولين (1) و (2) تفاوت كبير بين الدول الأعضاء من ناحية الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط دخل الفرد، ويعد هذا التفاوت من أبرز التحديات التي تواجه مجموعة بريكس، إذ يصعب تنسيق سياسات مالية ونقدية موحدة بين هذه الدول، وبالتالي يصعب قيام العملة المشتركة لأن السياسات المالية المشتركة تعد الأساس لقيام العملة الموحدة.

2. عدم توفر بنية تحتية مالية مشتركة بين الدول الأعضاء: يتطلب إطلاق عملة موحدة في مجموعة بريكس وجود آليات موحدة للرقابة ونظام مالي متكامل، وهاتان الميزتان غير متوفرتين في مجموعة بريكس، الأمر الذي يصعب قيام عملة موحدة (عملة بريكس) بين الدول الأعضاء (الزيني، 2023، صفحة 2360).
3. الانقسامات الداخلية: يواجه قيام عملة موحدة لتجمع بريكس تحدي انقسام واختلاف الرؤى بين الدول الأعضاء، ويتضح ذلك من خلال إعلان الهند ابتعادها عن إنشاء عملة موحدة خاصة بالتجمع، الأمر الذي يظهر الانقسامات الداخلية ويعيق التقدم في مجال إصدار العملة (الزيني، 2023، صفحة 2362).
4. التحديات الاستراتيجي :يعد التحدي الاستراتيجي هو التحدي الأبرز بالنسبة لقيام عملة بريكس، وذلك لأهمية العملات بشكل عام في زيادة النفوذ الاستراتيجي للدول، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، فالدولار قد ساهم على مر السنين بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية على توسيع نفوذها في مختلف دول العالم، وقد زاد من هيمنها في النظام السياسي الدولي، فضلا عن إسهامه في اضعاف الدول المناوئة لها، ولذا فإن أي محاولة لإضعاف أهمية الدولار أو تقليلها سيواجه بالتأكيد رفضا شديدا وقاطعا من الولايات المتحدة الأمريكية، وبما أن عملة بريكس المحتملة قد تنشأ من دول تسعى إلى تعديل شكل النظام الدولي، فإن المؤكد أن هذه الدول ستواجه العديد من الضغوط كالعقوبات الاقتصادية، وتشكيل التحالفات الاقتصادية المناظرة (قناوي، 2020، صفحة 70).
5. التوسع الأخير للمجموعة: اتسعت مجموعة بريكس لتشمل (السعودية، إيران، مصر، الإمارات، أثيوبيا) في العام 2024، بعدما كانت تضم (روسيا، الهند، الصين، البرازيل، جنوب أفريقيا) فقط، وبالرغم من أن اتساع المجموعة يعني اتساع رقعة التأثير وقدرته في النظام الاقتصادي العالمي، إلا أنه بالرغم من ذلك أسهم هذا الاتساع بزيادة الفجوة والاختلافات بين الدول الأعضاء من ناحية التفاوت الاقتصادي، الأمر الذي ينعكس بشكل سلبي على إصدار عملة بريكس بسبب صعوبة توحيد النظم المالية بين الدول الأعضاء في التجمع، فضلا عن الاختلاف في السياسات المالية (حمداني، 2024).

3. فرص عملة البريكس

بالرغم من الأهمية التي تحظى بها مجموعة بريكس، والآثار المستقبلية المحتملة من طرحها العملة التي أعلنت عنها، وحجم التحديات والعقبات التي

تواجهها، إلا أنها وبالرغم من ذلك تحظى بمجموعة من الفرص التي تمكنها من أن تكون عملة حقيقية وفاعلة في النظام المالي الدولي، ومن هذه الفرص هي:

1- قوة دول بريكس الاقتصادية: تمتلك دول البريكس مزيجا مهما وفريدا من الموارد الطبيعية، فضلا عن قاعدة صناعية ضخمة وتعداد سكاني هائل يصل إلى45% من سكان العالم، الأمر الذي يجعل من هذه الدول مجتمعة قاعدة اقتصادية مهمة وضخمة في الوقت نفسه، وبالتالي تتيح هذه العوامل مجتمعة فرصة إصدار عملة موحدة لتجمع دول بريكس لتقلل الاعتماد على الدولار، علاوة على ذلك تمتلك دول بريكس قدرات إنتاجية عالية، فالصين تعد مصنع العالم، وروسيا من الدول الغنية جدا بموارد الطاقة الطبيعية، والهند تعد من الدول الزراعية والصناعية الناشئة التي تمتلك تأثيرا فاعلا في محيطها الإقليمي، كما أن دول البريكس اتجهت لتعزيز التجارة البينية والثنائية بين أعضائها وعملت على أن يكون هذا التعزيز عبر التبادل التجاري القائم على العملات المحلية، وبالتالي يقيها هذا الأمر تقلبات الأسعار العالمية، ويمكنها من إصدار عملة موحدة تقلل عبرها نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية داخل الدول الأعضاء في تجمع بريكس (UNCTAD Trade and Development Report, 2024, p. 13).

2- استخدام العملة إقليميا ودوليا: يعد استخدام العملة (عملة البريكس)، على المستويين الإقليمي والدولي من عوامل نجاح العملة وتأثيرها، فالاستخدام الذي تتفق عليه دول تجمع البريكس إقليميا، من الممكن أن يتطور ليصبح دوليا، إذا ما نجح وتطور الاستخدام الإقليمي، كأن تستخدمه دول بريكس مع دول أمريكا اللاتينية والدول الأفريقية، فضلا عن ذلك أن معظم دول البريكس تعد من المصادر الرئيسة للمعادن والطاقة، وبالتالي سيساعد هذا الأمر على تسعير هذه الموارد بعملة بريكس بعيدا عن عملة الدولار، وفي نفس السياق تضعف عملية تسعير النفط بالدولار وتتاح فرصة أكبر لنجاح عملة البريكس، علاوة على ذلك إن اعتماد العملة محل البحث سيسهم في تخفيف الأعباء التي تنجم عن تسديد الديون الدولية بالدولار (Diaa, 2024, p. 15).

3- البنى التحتية الأولية والاتفاقيات القائمة: يمثل بنك بريكس القائم فرصة مهمة لإنشاء عملة بريكس عبر عده مركزا ماليا فاعلا في طباعة وإدارة عملة بريكس المقترحة، فضلا عن ذلك يمكن الاعتماد على اتفاقية الاحتياطي الطارئ لمجموعة بريكس(وهو صندوق بقيمة 100 مليار دولار أمريكي، أنشئ لمساعدة الدول الأعضاء في بريكس في العام 2015 لغرض مساعدتها في أوقات الأزمات المالية وأزمات السيولة المالية)، كما أن نجاح الصين في الترويج لعملتها (اليوان) في العديد من التعاملات الدولية القائمة من الممكن أن يسهم في عده وسيلة لتجربة وتطوير النظام المالي المقترح للعملة الموحدة (عملة بريكس)، فضلا عن أن النظم الرقمية والتكنولوجية المتوافرة لدى بعض دول بريكس كالصين والهند يمكنها من دعم قيام عملة البريكس عبر إقامة نظام مالي تكنولوجي قائم على تقنية "Blockchain أو سلسلة الكتل[*]"، علاوة على كل ذلك يسهم الإجماع السياسي القائم على تعديل طبيعة النظام السياسي الدولي وتضعيف أدوات الولايات المتحدة الأمريكية في فرض نفوذها الجيواستراتيجي والقائم بشكل كبير منه على عملة الدولار، ووفرة احتياطات الذهب والطاقة بقيام عملة بريكس وزيادة تأثيرها وفاعليتها، لما توفر من احتياطات ذهبية وكميات هائلة من الطاقة لدى دول تجمع بريكس (عبد الرحمن، 2019، صفحة 90).

4. مستقبل عملة بريكس وتأثيرها الاستراتيجي

شهدت السنوات الماضية فكرة إنشاء عملة بريكس، وقد أثار هذا الموضوع جدلا كبيرا وواسعا في الأوساط السياسية والاقتصادية الاستراتيجية، وأضحت هذه العملة أداة ينظر لها على أنها استراتيجية في حال أصبحت عملة معمولا بها، ويمكن البحث بها على شكل مشاهد مستقبلية، وعلى النحو الآتي:

المشهد الأول: نجاح العملة وازدياد تأثيرها استراتيجيا.

منذ أن تم الاعلان عن فكرة إصدار عملة خاصة بتجمع البريكس، أضحت الفكرة واحدة من أبرز وأهم القضايا التي أثارت اهتمام المحللين الاقتصاديين، فضلا عن الخبراء السياسيين حول العالم، فالدول الأعضاء في تجمع بريكس والتي تمثل قوى اقتصادية كبرى تسعى بجدية نحو توظيف هذه العملة كأداة للتأثير الاستراتيجي، وتحويل ميزان القوة الاقتصادية لصالحها بعيدا عن النفوذ الغربي، ولذا يفترض هذا المشهد نجاح قيام عملة البريكس، وزيادة نفوذها الاستراتيجي، ومعتمدا في ذلك على مجموعة من المعززات، وهي على النحو الاتي:

1. تعزيز التجارة البينية بين الدول الأعضاء.

يعد تحسين التجارة بين الدول الأعضاء في بريكس من أبرز المحفزات التي تدعم قيام عملة بريكس، فعلى سبيل المثال، يمكن للصين وروسيا توظيف العملة الجديدة لغرض تسوية التعاملات التجارية، الأمر الذي يقلل الاعتماد على الدولار أو اليورو، فحجم التجارة بين الدول الأعضاء في داخل بريكس

[*] هي آلية متقدمة لقواعد البيانات تسمح بمشاركة المعلومات بشكل شفاف داخل شبكة أعمال، وتخزن قاعدة بيانات سلسلة الكتل البيانات في كتل مرتبطة ببعضها في سلسلة، وتعد البيانات متسقة زمنيًا لأنه لا يمكنك حذف السلسلة أو تعديلها من دون توافق من الشبكة، ونتيجة لذلك، يمكنك استخدام تقنية سلسلة الكتل لإنشاء سجل حسابات غير قابل للتغيير أو ثابت لتتبع الطلبات والمدفوعات والحسابات والمعاملات الأخرى. يحتوي النظام على آليات مدمجة تمنع إدخالات المعاملات غير المصرح بها وتُنشئ تناسقًا في طريقة العرض المشتركة لهذه المعاملات. للمزيد ينظر إلى: ما المقصود بتقنية سلسلة الكتل، مقال منشور على موقع aws.amazon ، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/qbYTBnH ، تاريخ الزيارة (2025/1/13).

يصل لـ(35%) من إجمالي التجارة العالمية، ولذا فإن قيام عملة البريكس التي تسهل التعاملات التجارية كعملة مشتركة سيؤدي إلى زيادة هذا الرقم، وبالتالي زيادة النفوذ الاقتصادي الذي يقود لزيادة النفوذ الاستراتيجي (Zheng, 2018, p. 85).

2. **وفرة الموارد الطبيعية.**

يعزز مشهد زيادة التأثير الاستراتيجي من قبل عملة بريكس وجود بعض الأعضاء الذين يعدون من أكثر الدول تأثيرا في الاقتصاد الإقليمي والدولي، فوجود روسيا والمملكة العربية السعودية ضمن الدول الأعضاء يعد وجودا مهما يمثل ثقلا كبيرا في أسواق الطاقة العالمية، فضلا عن وجود البرازيل التي تشتهر بالقوة الزراعية وجنوب أفريقيا التي تمثلا ثقلا اقتصاديا عبر حجم المعادن الثمينة التي تتمتع بها، علاوة على ذلك يعد وجود الصين التي تعد من أبرز الاقتصاديات العالمية ومن أكثرها حظا في الأسواق الاقتصادية العالمية من العوامل الداعمة لقيام العملة وبالتالي توظيف هذا النفوذ للتأثير الاستراتيجي، فضلا عن انضمام إيران ذات الموارد النفطية والغازية الكبيرة (Polychroniou, 2024).

3. **الدعم السياسي والمؤسسي.**

تحظى فكرة إصدار عملة بريكس بالدعم السياسي الكبير من قبل الصين وروسيا لأنهما تعدان من أكثر الدول الكبيرة الداعية إلى تعديل طبيعة النظام السياسي الدولي من أحادي القطبية يهيمن عليه الغرب وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية، إلى نظام متعدد القطبية يكون لهاتين الدولتين برفقة الدول الأخرى، ولذا فإنهما يدعمان قيام عملة بريكس لأنهما يدركان أهميتها كأداة فاعلة ومؤثرة في طبيعة النظام الاقتصادي الدولي الذي تسيطر عليه مؤسسات الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فإن هذه العملة في حال نجاحها ستزاحم من حيث الأهمية عملتي الدولار واليورو، وينعكس ذلك سلبا على نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية الاستراتيجي لأن الأخيرة توظف وبشكل فاعل وكبير جدا عملتها لإضعاف خصومها والسيطرة عليهم عبر العقوبات الاقتصادية وحرب العملات وبالتالي إضعاف هذه الأداة يعني إضعاف النفوذ الاستراتيجي، علاوة على ذلك، تحظى الفكرة بالدعم المؤسسي الكبير الذي يقدمه كل من بنك التنمية الجديد، والذي يعد من البنى التحتية المهمة لإصدار العملة، ويتضح ذلك من خلال تقديمه الدعم للمشاريع الاستثمارية في الدول الأعضاء، وبالتالي فإن قيام هذا البنك بتوفير التمويل بعملة بريكس يعني زيادة أهميتها وتأثيرها وانتشارها في الدول الأعضاء وبالتالي يصل الامتداد إلى الدول غير الأعضاء أيضا، وبالتالي فإن هذين النوعين من الدعم يمثلان ثقلا اقتصاديا وسياسيا كبيرا يتيح لتجمع بريكس تأثيرا استراتيجيا أكبر على الساحة الدولية (Shepeliansky & Kokoid, 2023, p. 10).

المشهد الثاني: التأثير الاستراتيجي المحدود لعملة بريكس.

يفترض هذا المشهد أن يكون هناك تأثير استراتيجي محدود لعملة البريكس، وما يعزز هذا المشهد العديد المعززات وهي على النحو الاتي (الزيني، 2023، صفحة 2359):

1. التفاوت الاقتصادي بين الدول الأعضاء في تجمع بريكس يخلق تحديا كبيرا أمام الدول الأعضاء في مجال توحيد السياسات المالية، لأن الدول الأعضاء في تجمع بريكس تتسم بتنوع اقتصادي كبير، فروسيا مثلا تعتمد غالبا على تصدير الموارد الطبيعية، بينما تمثل الصين اقتصادا صناعيا متقدما، فضلا عن تركيز الهند على الاقتصاد الرقمي والخدمات.
2. تمثل الثقة الدولية بالعملة مدار البحث من أبرز التحديات التي تواجه نجاح العملة ودورها المحتمل، إذ إن الثقة بالعملة في الأسواق الاقتصادية المالية العالمية لا يكون بهذه السرعة، وبالتالي تحتاج وقتا كبيرا وخاصة إذا استمرت المخاوف الخاصة باستقرار الاقتصادات الداخلية للدول الأعضاء.
3. يمثل غياب المؤسسات المالية الموحدة والتدخلات الخارجية والعقوبات الغربية المحتملة والتعقيدات اللوجستية والتقنية والخلافات السياسية كالمشاكل الحدودية بين الصين والهند والتي قد تؤثر سلبا على التنسيق الاقتصادي، بينما قد ترى البرازيل وجنوب افريقيا نفسيهما خارج دائرة النفوذ والمصالح الأساسية لروسيا والصين.
4. استمرار الدول الأعضاء في بريكس بالاعتماد على الدولار في مجال احتياطاتها النقدية والتجارة الدولية يصعب من عملية فك الارتباط بالدولار ومن ثم الارتباط بعملة بريكس المرتقبة، لأن هذا الإجراء يحتاج إلى مدة زمنية طويلة.

خلاصة لمشهد التأثير الاستراتيجي المحدود لعملة البريكس، وفي ظل تطلعات مجموعة البريكس الرامية إلى تعزيز نفوذها الاستراتيجي، شكلت فكرة عملتها المشتركة إحدى أدواتها لتحقيق أهدافها، وقد تمنح هذه العملة لمجموعة البريكس مساحة أكبر للتفاوض، وتساعدها في التقليل من اعتمادها على عملة الدولار الأمريكي، الأمر الذي يسهم في صنع نظام مالي أكثر توازنا، ولكن مع ذلك فالتأثير الاستراتيجي للعملة المقترحة يظل محدودا على المدى المتوسط والقريب لأن إصدار العملة يتطلب توافقا سياسيا واقتصاديا قويا بين الدول الأعضاء في تجمع بريكس، وهو ما قد يظل تحديا قائما نظرا لاختلاف الأولويات والمصالح الوطنية على غرار الاتحاد الأوروبي الذي بالرغم من إصداره عملة اليورو المدعوم من الاتحاد والولايات المتحدة إلا أنه ظل يعاني من عدم الاستقرار في الأزمات المالية، فضلا عن أن الاقتصادات الوطنية الداخلية للدول الأعضاء في تجمع بريكس لا زالت تعاني من العديد من التحديات الداخلية كسعر الصرف المتقلب ومعدلات التضخم التي قد تؤثر بالسلب على استقرار العملة، وعلى الرغم من ذلك يمكن أن تؤدي هذه

العملة دورا داعما وأساسيا عبر تعزيز التجارة البينية بين الدول الأعضاء في التجمع وتقليل انعكاسات العقوبات الذي يفرضها الغرب على دول التجمع، ولكن حتى مع تمتع التجمع وعملته المشتركة بهذه المزايا، يبقى التأثير الاستراتيجي محدودا ما لم يتمكن تجمع بريكس من تحقيق التكامل المالي، وتعزيز الثقة بالعملة في الأسواق المالية العالمية، وبالتالي يمثل هذا المشهد فرصة من الفرص المهمة لتجمع بريكس والتي تتيح له إعادة تشكيل النظام المالي عالميا، ولكن النجاح في هذه الفرضية يعتمد بالدرجة الأساس على الطريقة التي تدار بها التحديات السياسية والاقتصادية بدقة وعناية.

المشهد الثالث: تكامل عملة البريكس مع النظام المالي العالمي.

تواجه عملة البريكس العديد من المشاهد المحتملة على الساحة الدولية والاستراتيجية، ويعد مشهد التكامل من المشاهد المحتملة التي قد تنتهي إليها عملة البريكس، لأنه أكثر واقعية وموازنة بين الطموحات الكبيرة التي تهدف إليها البريكس، والتحديات السياسية والعملية التي تواجهها، ولذا يفترض هذا المشهد أن عملة البريكس ستكون أشبه بالجسر الذي يوصل بين الدول ذات الاقتصادات الناشئة والنظام المالي العالمي، بدلا من السعي باتجاه إحداث تغييرات جذرية وفورية في النظام المالي العالمي، الأمر الذي يمكن عملة بريكس من أن تنتهج منهجا تدريجيا في التكامل ويتيح لها نفوذا استراتيجيا أكبر على المدى البعيد، ولعل خطوات التكامل التدريجي تتمثل بالآتي.

1. استخدام إقليمي محدود وبناء تدريجي للثقة.

بإمكان دول البريكس أن تطلق عملتها داخل التكتل على نطاق محدود، إذ يتم استخدامها في تسوية المدفوعات التجارية بين دول بريكس، وتعد هذه الخطوة منطلقا لتقليل المخاطر السياسية والمالية وطمأنة للدول الأعضاء عبر اختبار فعالية العملة دون الضغط على الاقتصادات الداخلية، وعلى سبيل المثال يمكن أن تعتمد كل من روسيا والصين العملة في تجارة الطاقة الثنائية بينهما، وفي نفس السياق تستخدم البرازيل والهند العملة في تصفية التعاملات الخاصة بالسلع الزراعية، ويتيح هذا الاستخدام للعملة في إطار داخلي (بيئة محايدة) وإمكانية تقييم جدواها الاقتصادية (Fabrichnaya & Maru, 2024).

2. دمج عملة بريكس مع العملات الوطنية.

يمكن لعملة بريكس أن تؤدي دورا تكميليا بدلا من أن تحل بشكل كامل كبديل عن العملات الوطنية، ويتم استخدامها في الاستثمارات والتجارة بين الدول الأعضاء، ويعد هذا النموذج شبيها لدور حقوق السحب الخاصة (SDRs) المتوفرة داخل صندوق النقد الدولي، وبالتالي يمكن تصميم العملة وتسعيرها بالعملات الوطنية للدول الأعضاء، الأمر الذي يمنح العملة قبولا أوسع في الأواق المحلية والإقليمية والعالمية.

3. توسيع دائرة النفوذ عبر الشراكات الإقليمية.

لغرض تحقيق انتشار أوسع وتأثير أكبر تجمع بريكس توسيع نطاق تعاملاته مع التكتلات الإقليمية، وعلى سبيل المثال يمكن لتجمع بريكس إقامة شراكات استراتيجية مع الاتحاد الافريقي، ومجموعة ميركوسور في أمريكا اللاتينية، رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)، وبالتالي فإن هذه الشراكات بإمكانها تعزيز العملة وقبولها كوسيلة لتسوية التجارة والاستثمارات بين التكتلات المختلفة، الأمر الذي يقود إلى اتساع نطاقها الاستراتيجي ، على سبيل المثال يمكن لدول تجمع بريكس أن تتم تعاملاتها الخاصة بتجارة الموارد الطبيعية مع أفريقيا عبر عملة بريكس، الأمر الذي يقلل من الاعتماد على الدولار، ويدعم الشراكة الاقتصادية ويقوي من حظوظ عملة بريكس، وبالتالي زيادة النفوذ الاستراتيجي (الزيني، 2023، صفحة 2358).

4. دعم العملة عبر إنشاء نظام مالي احتياطي إقليمي.

يمكن قياس قوة العملة بناءً على حجم الخزين الاحتياطي الداعم لها، ولذا يمكن لدول بريكس إيجاد نظام احتياطي إقليمي عبر تخصيص جزء من احتياطاتها النقدية لدعم وتغطية قيمة العملة، إذ يمكن لبنك التنمية الجديد (NDB) أن يصبح كبنك رئيسي ومركزي للعملة، عبر الاحتفاظ بجزء من العملات الوطنية والسلع الاستراتيجية والذهب، ويؤدي هذا الاحتياط إلى استقرار العملة وزيادة مقبوليتها في الأسواق العالمية (Fabrichnaya & Maru, 2024).

5. اعتماد التكنولوجيا المالية (بلوكتشين-**Blockchain**) كمنصة للتعامل.

يمكن لدول البريكس الاعتماد على تقنيات البلوكشتين التي من الممكن أن تؤدي دورا فاعلا وحيويا في دعم وتعزيز مكانة عملة البريكس، إذ تسهم في تقليل التكاليف التشغيلية وتوفير الأمان والشفافية، وعلى سبيل المثال يمكن توظيف البلوكتشين لإيجاد نظام دولي للمدفوعات يسهم في دعم العملة المشتركة، وبالتالي يقلل الحاجة للأنظمة التقليدية كنظام (سويفت)، ويتيح لدول تجمع بريكس مرونة في التعامل مع العقوبات المالية الغربية (خليفة، 2019، صفحة 64).

معززات قيام هذا المشهد

1. يعد التنوع الاقتصادي ضمن دول تجمع بريكس من المعززات الداعمة لمشهد التكامل، فالصين تمثل ثاني اقتصاد عبر العالم، وتمتلك تجربة رائدة وفاعلة مع عملة (اليوان) الرقمية، فضلا عن الهند التي تعد من الدول المتقدمة في التكنولوجيا المالية (FinTech)، كما أن البرازيل وجنوب أفريقيا تمتلكان العديد من البنوك المستقرة التي تسهم في دعم المبادرات الإقليمية (علي و بن عزيز، 2023، صفحة 122).

2. دول بريكس في الوقت الحاضر تشهد زيادة ملحوظة وكبيرة في تبادلاتها التجارية البينية، ولذا فإن العملة المحتملة ستسهم في تعزيز التجارة البينية وتقليل الكلف المالية وتقليل الاعتماد على الدولار.
3. أحرزت كل من الهند والصين من الدول المتقدمة تكنولوجيا، وهذا التقدم يوفر أساسا لازما وداعما لتطوير العملة الرقمية المشتركة، فضلا عن توفر تقنية (Blockchain)، التي تضمن شفافية عالية وأمانا ماليا في استخدام العملة الرقمية (علي و بن عزيز، 2023، صفحة 125).
4. التوافق الداخلي والدعم السياسي الذي حظيت به فكرة إصدار العملة الموحدة (عملة بريكس)، والذي يتضح من تصريحات قادة بريكس كالرئيس الروسي (فلاديمير بوتين)، والرئيس الصيني (شي جي بينغ)، يعد من معززات نجاح مشهد متكامل وخاصة أن هذه التصريحات جاءت داعمة للتعاون الاقتصادي بين دول التجمع وتقليل الاعتماد على النظام المالي الغربي (حمداني، 2024).
5. زيادة الحاجة إلى نظام سياسي دولي متعدد الأقطاب، وتحول النظام السياسي الدولي القائم إلى مصدر للقلق بالنسبة للعديد من دول العالم، يسهم بشكل كبير في نجاح فكرة العملة المشتركة ودمجها بالعملات الوطنية، وخاصة أن هذه الدعوات في معظمها صادرة من دول التجمع، أو الدول الصديقة لأعضاء التجمع، ويوسع حجم السوق المالي، فضلا عن اتساع القاعدة البشرية والاقتصادية (الجبوري، 2022).

خلاصة لما تقدم، يعد إصدار عملة خاصة مشتركة على غرار الدولار واليورو مستندة على اقتصاديات قوية وفاعلة في النظام السياسي والاقتصادي الدولي هو زيادة للنفوذ والفاعلية بالنسبة للدول الراعية لهذا المشروع على الساحة الدولية، ومعززا كبيرا لها في القدرات التفاوضية مع التكتلات الأخرى كمجموعة السبع، لأن استخدام عملة موحدة ومشتركة في دول التكتل عبر التجارة الثنائية البينية يوفر لدول البريكس حرية أكبر ومساحة واسعة في مواجهة الضغوط الخارجية والعقوبات الاقتصادية وتقنيات مالية متقدمة تتيح لها فرص الابتكار العالمي المالي، وبالتالي يعزز مكانتها الجيواستراتيجية على الصعيد العالمي، فضلا عن تعزيز الميزة التنافسية مع الدولار واليورو، ويظهر على الصعيد العالمي أن دول البريكس قادرة على تحقيق أهداف استراتيجية مشتركة، مما يزيد ثقة الدول الراعية بالعملة، وثقة الدول الأخرى بدول تجمع بريكس، وتشجعها على الانضمام لتكتل بريكس، وهذه الخطوة تسهم بشكل كبير في كسر الاحتكار الذي تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية على الأسواق المالية العالمية، فضلا عن تعزيز دور تكتل بريكس في التأثير على القرارات المالية العالمية وصنعها.

ومن خلال ما تقدم يمكن القول إن هذا المشهد (المشهد الثالث)، هو الأرجح والأقرب للواقع بسبب قابليته للتطبيق، ومرونته الاقتصادية، فضلا عن إمكانية الاستفادة من القدرات الحالية المتاحة، والأهم من ذلك التدرج في التنفيذ والتكامل الجزئي الذي يجنب دول تكتل بريكس الصدام المباشر مع الغرب، ولا يؤثر على السيادة النقدية للدول الأعضاء في تكتل بريكس وخارجه، وبالتالي يوفر على المدى البعيد النفوذ الاستراتيجي الفاعل والكبير الذي ترمي إليه الدول التي تطلق عملة البريكس.

الخاتمة

يعد طرح عملة البريكس من التطورات البارزة التي تمثل تحديا كبيرا بالنسبة للنظام الاقتصادي الدولي القائم، ولاسيما أن هذا الطرح جاء في الوقت الذي يسيطر فيه الدولار الأمريكي على التجارة عالميا، فضلا عن سيطرته على الاحتياطات النقدية للدول، ويعكس رغبة واضحة من دول البريكس في تحقيق الاستقلال المالي وكسر هيمنة الغرب الاقتصادية، وتعزيز التوازن الاستراتيجي عالميا.

استعرض البحث العديد من الجوانب المختلفة للعملة مدار البحث، بدءاً من فكرة الإنشاء ووصولا إلى التحديات والفرص المرتبطة بها، وخلص إلى أن العملة المقترحة من الممكن أن تكون أداة فاعلة لتعزيز التعاون والتكامل بين دول تكتل بريكس، وبإمكانها التقليل من تأثير العقوبات الاقتصادية المفروضة من الغرب، وعلى الرغم من التحديات المحتملة والمترتبطة بالتوافقات السياسية والبنية التحتية المالية والتفاوت الاقتصادي، إلا أن نجاح هذه العملة مرتبط بشكل كبير بمدى فاعليتها في إيجاد نظام مالي مستدام وبديل يسهم في تعزيز ثقة الأطراف الدولية المختلفة بها، وعبر تعزيز التعاون المالي المؤسساتي بين الدول الأعضاء في تكتل بريكس والراعية لمشروع العملة مدار البحث؛ يمكن أن تكون العملة من الأدوات الاستراتيجية الفاعلة التي بإمكانها صياغة النظام المالي العالمي الجديد وتحقيق توازنات استراتيجية جديدة تتيح لتكتل بريكس نفوذا استراتيجيا أوسع على الساحة الدولية.

النتائج:

1. أثبت البحث أن إطلاق عملة بريكس يسهم واعتمادها في التجارة البينية للدول الأعضاء في تكتل بريكس يسهم في تقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي، ويعزز الاستقلالية المالية للدول الأعضاء في التكتل.
2. بالإمكان توظيف عملة البريكس كأداة استراتيجية فاعلة تسهم في توسيع النفوذ الاستراتيجية للدول الأعضاء، ويمكنها من إعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي نحو التعددية القطبية.
3. يتوقف نجاح العملة على مدى قدرة التكتل على معالجة التحديات المرتبطة بإصدار العملة، كالتحديات في مجال البنية التحتية المالية، فضلا

عن توحيد السياسة النقدية.

4.توصل البحث إلى أن التفاوت الاقتصادي بين الدول الأعضاء في التجمع يشكل تحديا واضحا أمام نجاح العملة؛ الأمر الذي يتطلب تنسيقا عاليا بين الدول الأعضاء.

5.بالرغم من التحديات المرتبطة بإطلاق العملة، إلا أن دول تكتل بريكس تمتلك فرصة كبيرة ومهمة تتمثل بقدرتها على إيجاد نظام مالي جديد بديل عن النظام المالي الذي تسيطر على مفاصله الرئيسة الولايات المتحدة الأمريكية، شريطة تعزيز ثقة الأسواق العالمية والأطراف الدولية بهذا النظام وبالعملة الجديدة، والعمل على استراتيجيات بعيدة المدى.

التوصيات:

1.تعزيز التعاون المشترك بين دول بريكس والتنسيق بين بنوكها المركزية من أجل تطوير سياسة مالية موحدة من شأنها أن تعالج فجوة التفاوت الاقتصادي بين الدول الأعضاء لدعم العملة الجديدة.

2.إطلاق البرامج التدريبية والمبادرات البحثية والحملات الدبلوماسية والاقتصادية للاستفادة منها فيما يخص تجارب العملات السابقة والتعريف بعملة بريكس الجديدة، مع التركيز على دراسة الفرص والتحديات المحتملة التي تواجه العملة وتأثيرها الجيواستراتيجي.

3.تأسيس صندوق مالي يختص بدعم إصدار العملة، مع إمكانية استخدام بنك التنمية الخاص بالتكتل، والعمل على تنويع الاحتياطات النقدية لدول التكتل والتطبيق التدريجي لها على مستوى دول التكتل خاصة عبر التبادل التجاري، وتقديم القروض والمساعدات المالية للدول خارج التكتل عامة للانتقال بها للمستوى الدولي .

المصادروالمراجع

الزيني، أ. (2023). تحليل الأداء الاقتصادي لدول بريكس: دراسة حول الآثار الاقتصادية لانضمام مصر إلى التكتل. *المجلة القانونية، جامعة القاهرة*، 18.

دودين ، أ.، و كافي، م. (2023). *التكتلات الاقتصادية الدولية*. الأردن: دار الأكاديمية للنشر والتوزيع.

خليفة، إ. (2019). *مجتمع ما بعد المعلومات*. مصر: العربي للنشر والتوزيع.

بنك التنمية الدولي. (2024). تم الاسترداد من بنك التنمية الدولي: https://cn.linkedin.com/company/new-development-bank

حمداني، ز. (2024). تكتل بريكس .. الطريق الطويل لبناء نظام عالمي جديد. الدوحة: الجزيرة للدراسات. تاريخ الاسترداد 2 6, 2024، من https://www.aljazeera.net/news/longform/2024/10/22/%d8%aa%d9%83%d8%aa%d9%84-%d8%a8%d8%b1%d9%8a%d9%83%d8%b3-%d8%a7%d9%84%d8%b7%d8%b1%d9%8a%d9%82-%d8%a7%d9%84%d8%b7%d9%88%d9%8a%d9%84-%d9%84%d8%a8%d9%86%d8%a7%d8%a1-%d9%86%d8%b8%d8%a7%d85%9

الجبوري، ز. (2022). النظام العالمي وحتمية التغيير. مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية. تاريخ الاسترداد 20 12, 2024

عبد الرحمن، ع. (2019). الأهمية الاستراتيجية لمجموعة دول بريكس. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية.

فهمي، ع. (2009). *المدخل في دراسة الاستراتيجية*. بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. جامعة بغداد.

قناوي، ع. (2020). تأثير تجمع دول بريكس (BRICS) على النظام الاقتصادي الدولي مع الإشارة إلى مدى إمكانية انضمام مصر لعضوية التجمع. *مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ*.

صلاح، ع. (2018). مشروع الحزام والطريق كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي. *مجلة اتجاهات الأحداث*.

حسين، ع. (2022). *التحديات الجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية الاوروبية التي تواجه الصعود الروسي في النظام الدولي المعاصر وافاق المستقبل*. بغداد: دار خالد للطبع والنشر.

الزهوري، م.، و أحمد، ي. (2023). التحديات والمستقبل: "بريكس" والدعوة إلى إعادة التوازن للنظام الدولي. موقع مركز ترينديز للبحوث والاستشارات. تاريخ الاسترداد 25 11, 2024، من https://7enews.net/economy/%d8%af%d8%b1%d8%a7%d8%b3%d8%a9-%d8%ac%d8%af%d9%8a%d8%af%d8%a9-%d9%84%d9%80%d8%aa%d8%b1%d9%8a%d9%86%d8%af%d8%b2-%d8%aa%d8%b3%d8%aa%d8%b9%d8%b1%d8%b6-%d9%85%d8%ac%d9%85%d9%88%d8%b9%d8%a9-%d8%a8/#:~:text=%D8%A3%D8%B5%D8%AF%D8%B20%1

شحماط، م. (سبتمبر, 2017). تجمع بريكس: من أجل نظام دولي متعدد الأقطاب. *مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، تركيا*.

براهمي، م.، و كشرود، ص. (2016). *دور القوى الصاعدة في التأثير على هيكل النظام العالمي دراسة حالة دول البريكس BRICs. رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة العربي التبسي -تبسة-، الجزائر.

علي، ي.، و عزيز، أ. (2023). انضمام الجزائر لتكتل بريكس بين الإمكانيات والتحديات الاقتصادية. *مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة*، 9.

References

a report issued by the International Monetary Fund. (2024). *World Economic Outlook.* https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2024/10/22/world-economic-outlook-october-2024: the International Monetary Fund. Retrieved 8 13, 2024

Irwin, D. (2011). The Spirit of Currency. *Sustainable Development Journal, 48*.

Sokolshchik, A. N. (2023). *Russian Financial Independence in the Era of Sanctions.* USA: Brookings Institution Press.

Alexeyevich, S. (2021). *Currency Wars and Geo-economics: A Russian Perspective.* UK: Cambridge University Press.

Cohen, B. J. (2015). *Currency Power: Understanding Monetary Competition.* USA: Princeton University Press.

Diaa, M. (2024). Geopolitical Proximity and the Use of Global Currencies. *Working Paper Series،International Monetary Fund, 189*.

Dollar, D. (2020). *The Belt and Road Initiative and Global Finance: The Role of Renminbi Internationalization.* USA: Brookings Press.

Fabrichnaya, E., & Maru, A. (2024). *The Chinese yuan overtakes the dollar and becomes the most traded currency in Moscow in 2023.* an article published on the Reuters website. Retrieved 1 18, 2025, from https://www.reuters.com/markets/currencies/chinas-yuan-ousts-dollar-become-most-traded-currency-moscow-2023-2024-01-16/

Desai, I. K. (2021). *Gold and Geopolitics: The Russian Strategy.* UK: Oxford University Press.

Lubin, D. (2024). BRICS+ Economies Unite to Target the Dollar. Chatham House. Retrieved 12 21, 2024, from https://www.chathamhouse.org/publications/the-world-today/2024-09/brics-economies-unite-target-dollar

Morgan, P., & Chan, F. (2021). *Renminbi Internationalization: Achievements, Prospects, and Challenges.* Japan.

Petry, J., & Noelke, A. (2024, October 17). *BRICS and the Global Financial System: Liberalism in Contestation?* Retrieved 12 26, 2024, from aresearch paper published on the Cambridge University website: https://www.cambridge.org/core/elements/brics-and-the-global-financial-order/012E5E36D61B671834AF92BCF8122EDA

Pieschwitz, V. (2024). *Internationalization of the Chinese Renminbi: Progress to Date and Prospects.* usa: Federal Reserve Bank of the United States. Retrieved 12 10, 2014

Polychroniou, C. J. (2024). BRICS poses a challenge to the US-led world order—but for whose benefit? *article published on the website of the Journal of global Politics*. Retrieved 12 13, 2024, from https://www.globalpolicyjournal.com/blog/05/11/2024/brics-mounting-challenge-us-led-world-order-whom

Shepeliansky, D., & Kokoid, C. (2023). Prospects for BRICS Currency Dominance in International Trade. *Journal of Applied Network Science, Springer*.

UNCTAD Trade and Development Report. (2024). UNCTAD Trade and Development Report.

Su, A. (2019). *China's Global Rise: Reshaping International Power.* UK: Cambridge University Press.

Zheng, K. (2018). *The Rise of the Renminbi: Changing the International Financial Order.* New York: Oxford.